مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248–269
EISSN: 2600-6219

الأمن المجتمعي في الجزائر: بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني

Societal Security in Algeria: Between traditional society and civil society

سعيدي ياسين *
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2021/05/27 **تاريخ القبول**: 2021/07/11 **تاريخ النشر**: 2022/03/01

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تحليل متغير الأمن الاجتماعي انطلاقا من الدور الذي يمكن أن يؤديه النظام الاجتماعي في تحقيق أمن الدولة، وسيتم فحص جملة العناصر المرتبطة بمتغيرات الدراسة من خلال تفكيك طبيعة البناءات التقليدية وخصوصيتها في تهديد/ تقوية البناء الأمني داخل الدولة، وكيفية تأثير هذه البنى على الأداء المؤسسي في الجزائر، إضافة إلى جهود الدولة الجزائرية في احتوائها ومحاولات تأطيرها ونقلها من البعد التقليدي إلى البعد المدني، عن طريق فتح فضاءات تنظيمية وقانونية أكثر هيكلة ونجاعة في تحصين وتفعيل الدور المجتمعي داخل الدولة، والذي يتلخص في مختلف تنظيمات المجتمع المدني كمحدد لترسيخ فكرة المواطنة والتمكين للحقوق والحريات داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، المجتمع الأهلي، المجتمع المدني، الدولة.

Abstract :

This study attempts to analyse social security variables and the role which the social system plays in achieving state security. The study will also examine a set of elements associated with the study variables, by deconstructing the nature of traditional structures and the character of these threats or reinforcements of security structure within the State, and how these structures will impact institutional performance in Algeria. in addition

* المؤلف المراسل.

to the efforts made by the Algerian government to contain them and various attempts to exert a transition from the traditional dimension to the civil dimension, through more structured and effective organizational and legal spaces specialized in fortifying and activating the societal role within the state, which traces back to many civil society organizations as a determinant of consolidating the notion of citizenship and empowerment of freedom and rights within society.

Keywords: Community Security, traditional society, civil society, State.

مقدمة:

يبرز الاهتمام بفكرة تحقيق الأمن المجتمعي من خلال بحث جدلية العلاقة بين طبيعة البنى الاجتماعية وإرادة الدولة إما بالحفاظ عليها في إطار المجتمع الأهلي الذي يتسم بميزات المجتمعات التقليدية ما قبل الوطنية، من عائلية وعشائرية وقبلية و حتى طائفية، والتي تستند بدورها إلى روابط القرابة والجوار والمذهب والمنطقة والعشيرة، ذلك أنّ الأقلية فيه لا يمكن أن تتحوّل إلى أكثرية، على العكس من المجتمع المدني، ذي البنية المفتوحة، الذي يمكن أن تتحوّل الأقلية السياسية فيه إلى أكثرية سياسية.

انطلاقا من ذلك تبرز أهمية البناءات التقليدية في المجتمعات العربية باعتبارها عاملا مهما في بناء الدولة في الوطن العربي والتي عبر عنها ابن خلدون "بالعصبية"، إذ تعتبر التنظيمات الأهلية من أهم الظواهر الملازمة للتطور النظمي للاجتماع العربي على مر التاريخ، ولا زالت هذه البنى أحد عوامل الحسم في تشكيل وبلورة العديد من الظواهر والسلوكات السياسية كنتيجة لتراكمية تشكل الدولة العربية، ففي الجزائر تشيع فكرة القبيلة و"العروشية" إلى حد ما من خلال الأدوار السياسية والاجتماعية التي باتت تضطلع بها هذه الأخيرة في التأثير على الحراك المجتمعي والسياسي والأمني، كأحد أدوات الضبط الاجتماعي لدى الدولة. ستبحث هذه الورقة البحثية في الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن يؤثر الأمن المجتمعي في تقوية البناء الأمني للدولة في الجزائر؟**

وسيتم معالجة هذه الإشكالية عبر الاستعانة بمجملة من الفرضيات التي تفيد في رصد التوجهات العلمية لهذا البحث:

- يرتهن الأمن المجتمعي بضرورة فهم طبيعة مكونات البناء الاجتماعي داخل الدولة.
- إن عملية تقوية أمن الدولة مرتبطة بمتلازمة تحقيق أمن المجتمع.

ولتحليل هذه الفرضيات سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بغية تفكيك وفهم متغيرات الدراسة بتفسيرها علميا، كما ستتم الاستعانة بمقاربة بنائية وظيفية لفهم طبيعة الوظائف واستراتيجيات التوظيف المتعلقة بطبيعة البني المشكلة لفكرة الأمن المجتمعي، ومفاد ذلك في تحصيل الأمن الوطني وتحصينه.

المحور الأول: الأمن المجتمعي: مدخل مفاهيمي

في ظل الزخم المعرفي الذي عرفته الدراسات الأمنية حول بحث وتطوير المفاهيم الأمنية، برزت فكرة الأمن المجتمعي متزامنة والتحولات القيمية التي شهدتها فترة نهاية الحرب الباردة، بعد توسيع الأجندة البحثية في هذا الحقل العلمي الهام، من خلال اجتهادات مدرسة كوبنهاغن (1985)، حيث تم تضمين فكرة " أمن الدولة" مقابل "أمن المجتمع" لينتقل الاهتمام إلى محورية المجتمع في الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأمنية، وتم بذلك إخضاع مختلف مكونات وبنى المجتمعات للتحليل والدراسة، بهدف قياس التأثير المجتمعي في صيانة وبناء أمن الدولة التي أصبح يرد ضمنها متغير الاستقرار المجتمعي كمحدد لها، ففكرة الأمن المجتمعي في فحواها تنشأ عندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، وهو ما يعبر عن مؤداه الباحث باري بوزان Barry Buzan بفكرة "المأزق المجتمعي"[1]، التي تتسع وتزيد من فرص تقويض الأمن المجتمعي (اللاأمن المجتمعي).

1 تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية.ترجمة: عادل زقاع، موقع سياسة، متوفر على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045

لذا فإنّ الجوانب الجوهرية لفكرة الأمن المجتمعي، تهدف إلى صياغة تحول في المجتمع بالانتفاء من التفاعل حول الانتماءات والمطالب الضيقة المحدودة نحو التفاعل حول الوظائف والتعبير عن الذات والاستعداد العضوي الطوعي للانخراط المتزايد في المعادلة المجتمعية الواسعة المتضمنة معايير وقواعد عادلة متساوية أمام جميع الفاعلين، خاصة ما تعلق منها بقضايا السياسة والاقتصاد[1].

يعرف المفكر بوزان الأمن المجتمعي بأنه:"القدرة في المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور". حيث يستدعي هذا التعريف مكونات وعاء الجماعات التي قد تكون محل تهديد، أو تكون فيه التشكيلات الاجتماعية اللامتجانسة غير متعادلة التطور[2] وهو ما يتناسق مع القراءة الوظيفية للمجتمع من خلال التركيز على فعل الهوية كقيمة جوهرية لتحليلات هذه الاتجاه البحثي.

كما يُعرف أيضا بأنه:"قدرة مجتمع في الاستمرار على نسقه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المتوقعة أو الفعلية، فهو يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة لتطور الأطر التقليدية كاللغة، الثقافة، الجماعات، الدين، الهوية والأعراف الوطنية...وغيرها، وبالتالي يبحث في الحالات أين تكون المجتمعات مهددة من حيث هويتها"[3]. حيث يكشف هذا التعريف عن ارتباط عناصر الهوية بقياس مدى توافر الأمن المجتمعي داخل الوحدة، وذلك وفقا للخصوصيات التي يتميز بها هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات من روابط وأنماط العلاقات، بشكل قد يضمن استمرار وقوة هذه البنى في دعم وتقوية بناء الدولة[4]، لاسيما في ظل التحولات الأمنية التي تجتاح المجتمعات، وتتخذ منها

1 عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص78.

2 بوبكر بوخريسة، الدولة والمجتمع. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012، ص 276.

3 Chena Salim, L'école de Copenhague en Relation Internationales et la nation de sécurité société une théorie à la manière d'Huntington : http://www.reseau-terra.eu/article750.html

4 خليف ابراهيم عودة التميمي، الأمن والمجتمع: دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية، ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي: إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان، جامعة ديالى، العراق، أيام 24-25 ابريل 2013، ص638.

متغيرا لتمكين وإثارة الأزمات وفوضى الانقسام والاختلال، إضافة إلى مدى قدرتها على التمدد والانتقال إلى فضاءات جغرافية متعددة مشابهة أو متباينة.

تماهيا مع سبق فإنّ مضامين قراءة الأمن من منظور مجتمعي تقودنا إلى فهم مسألة أساسية، مفادها أنه لا يمكن استدعاء حالة المعضلة الأمنية لمجرد وجود مجتمع فسيفسائي التكوين ومتعدد التشكيل، ولمجرد احتوائه كذلك على حالة من الازدحام والتنوع تمثلها جماعات اجتماعية فرعية (دون وطنية) تتمايز عن بعضها بمظهر من مظاهر الاختلاف الديني أو المذهبي أو الاثني أو اللغوي وغير ذلك، ولا يمكن كذلك اعتبار توجه هذه الجماعات إلى إنشاء كيانات اجتماعية ذات طبيعة مؤسسية بوصفه سلوك يوحي لذات المعضلة، وإنما تمثلها فقط تلك الحالة من الاندفاع العصبي نحو التمأسس في أطر مغلقة وغير عمومية لإدارة شؤونها بشكل مستقل، حينها فقط نكون أمام حالة غير طبيعية في فهم السلوك المجتمعي إزاء الدولة، باعتبار أن ما يحدث هو شكل من أشكال إنتاج مجتمع فرعي داخل المجتمع ودولة صغرى داخل الدولة، وهي حالة يمتنع معها قيام مجتمع وطني ودولة وطنية جامعة[1]، بحسب بوزان الذي لا يرى في وجود تحديات مجتمعية كحالة تهديد للأمن القومي، وإنما الأخطار تكمن دوما في حالة العطب المجتمعي التي تصيب وحدة المجتمع وتماسكه بشكل يهدد الوجود المادي والقومي للدولة[2].

المحور الثاني: خصوصيات البناء الاجتماعي في الجزائر: من منظور التنوع أم الاختلاف

يتكون البناء الاجتماعي من عناصر متشابكة يتم التفاعل فيما بينها بشكل ايجابي (تبادلي وتكاملي)، لذلك يرتبط البناء الاجتماعي بالأسس التي تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية والبيولوجية للمجتمعات، حيث يعرف ايفانز بريتشارد Evans-Pritchar البناء الاجتماعي بأنه:"نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات والاستقرار..ويتألف من

1 عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص 62.

2 Carla Andrea , Community Security : Letters from bosnia- Athreotical analysis and its Application to the case of bosnia Herzogovina. Peace conflict and Devlepment: An interdisciplinary Journal, vol: July 2005, P 223.

جماعات وزمر، مثل: العشائر والقبائل والأمم، تقوم كل منها بتنظيم علاقات الأفراد الذين ينتمون إليها[1].

يرتبط تطور الدولة الجزائرية بطبيعة المكون الاجتماعي للجزائر، إذ تضم الجزائر عديد التكوينات العرقية واللغوية التي ارتبطت بوجود وتاريخ المنطقة ككل، وقد تشكلت هذه القوى بفعل تفاعلاتها نماذج من العلاقات والتراتبية الاجتماعية التي نسجت أنماطا من السلوكات والظوابط الهامة في سيرورة رابطة الدولة بالمجتمع، حيث يفحص متغير الأمن المجتمعي تلازم هذه القيم، من خلال مسلمة أن الوحدات المجتمعية والأمم لا تكون متطابقة في كثير من الأحيان، كما أن حدود الدول والأمم ليست متماهية بالضرورة، ما يثير احتمالات عدة لوقوع صدامات عنيفة وذلك عندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعية[2]، وتحديد نمط العلاقة من خلال طبيعة الروابط السياسية والضوابط الممارساتية بين هذه الجماعات والسلطة السياسية في البلاد، لهذا عادة ما ترتسم العلاقة في سياق طبيعة تكون البناء الاجتماعي داخل الدولة، باعتباره مدخلا لاكتشاف أسلوب ممارسة الحكم وصياغة مخرجات القرارات السياسية في الدولة في كثير من الأحيان. وسيتم التطرق إلى قياسات وحدود هذه الخصوصية في المجتمع الجزائري من خلال نماذج أساسية في تشكيل هوية وبنيوية الدولة الجزائرية.

1.2. فكرة المجتمع الأهلي: إن التصوير العيني الملاحظ في تكوينية المجتمع الجزائري، يوحي في جزء منه بأنه نشأ في صراع تاريخي غير مباشر بين حواضر التجمعات السكانية أي بتعبير أدق بين الريف والمدينة في مراحل هامة من تاريخ البلاد، مما جعل من تمازج هذه البنى عبر الزمن يركن لنمطية البادية وامتد هذا السلوك في كثير من الممارسات المجتمعية إلى أعماق المدن، لاسيما إذا ما تم الانتقال عموديا عبر مدن الجزائر الداخلية أين تحضر الكثافة السكانية بشكل أكبر، وتقل كلما تم الاتجاه جنوبا نحو الانعزالية في كثير من

1 منصور مرقومة، القبيلة في الجزائر، جدلية التغيير بين الفكر التقليدي وتحديات العصرنة، متوفر على الرابط:

https://cutt.us/6eRiR

2 سناء منيغر، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف2، 2013-2014، ص 38.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248-269

المناطق بشكل جعل العديد من التجمعات وبرغم ضخامتها، إلا أنها ظلت فاقدة للمقياس الحقيقي للمدنية الفعلية المطلوبة في كثير من المظاهر[1].

1.1.2. البعد الإثني: أفرز ثراء البيئة السوسيو-ثقافية للجزائر تنوعا زاده تنوع الخصوصيات والمنابع القيمية للجزائريين، ما أبان عن وجود درجات من الاختلاف التمايز كان من بعض مظاهر التعبير عنها اختلاف ألسن الجزائريين، واعتناء البعض منهم بالحفاظ على ما يرمز لأصولهم من طريقة في اللباس والعمران والتنظيم الاجتماعي، وسعي البعض منهم للمحافظة على العيش في إقليمهم الجغرافي الأصلي باعتباره البيئة الأمثل لإبراز خصوصيتهم التي لا تنتفي ولا تتعارض مع جزائريتهم وإحساسهم بانتمائهم الوطني، غير أن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاح ذو حدين، فكما قد يكون مثريا للشخصية الوطنية قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي والتفكك مما يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات واعتبارها رهانات أوجبت ضرورات بناء تماسك اجتماعي حقيقي ايلائها الأهمية التي تستحق[2] وعادة ما يتجسد هذا التمايز بشكل جلي في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي قد تتبناه هذه الجماعات، وتحافظ عليه وتخضع له في ممارسة شؤون حياتها، مع مراعاة عدم تعارضه أو توازيه مع النظم والقوانين داخل الدولة، ويتم عرض بعض الأفرع الإثنية الكبرى وفقا للتصنيف الذي قدمه الدكتور "منصور لخضاري" في تطرقه لمحددات الأمن القومي في الجزائر:

1.1.1.2. الخصوصية القبائلية: تتميز منطقة القبائل باعتبارها أحد أبرز مناطق التمايز اللغوي والاثني في الجزائر بنوع من النظام العرفي وغير الرسمي، الذي تؤول وتخضع إليه كل الممارسات في المنطقة ويطلق عليه اسم "تاجماعت" كدليل على اجتماع الرأي بين أهل المنطقة.

– تاجماعت: "هي تحوير أمازيغي لكلمة «الجماعة» بالعربية، وتحظى بسلطة محلية طاغية في كل قرى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر، وقراراتها إجبارية التنفيذ، ولا تقبل

1 مونيس خضرة، التفكير في الثقافات، دار الرافدين: بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص329.

2 منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص356.

النقاش أو التراجع عنها لأنها تعبّر عن الإرادة الجماعية للسكان؛ إذ تصدر بعد اجتماعات عامة لكل سكان القرية الذكور الذين تتجاوز أعمارُهم 18 سنة، ويجتمع السكان مرة في الشهر في ساحة مقر «تاجماعت» وهو بيت عمومي بسيط، لدراسة مختلف النزاعات والمسائل الطارئة بين السكان وكذا مختلف شؤون القرية وتتم بعدها الموافقة على القرارات المتخذة بالأغلبية، ويسند أهل كل قرية قبائلية رئاسة «تاجماعت» إلى أحد حكمائها الكبار ويسمونه «الأمين»، ويساعده بضعة شيوخ مشهود لهم برجاحة العقل، ويلعبون دور المستشارين قبل اتخاذ أي قرار وعرضه على الجمعية العامة لسكان القرية، وبعدها تُسند مهمة تنفيذ هذه القرارات إلى «الظمّان» وهي كلمة تعني «الضامنين» لأنهم يضمنون تنفيذ القرارات المتخذة. وتقوم كل عشيرة أو قبيلة بتعيين «طامن» يمثلها في «تاجماعت»، إلا أن بعض العشائر الكبيرة تعين عدة «طُمّان» حتى يستطيعوا أداء مهمتهم في مراقبة تنفيذ القرارات"[1]

2.1.1.2. الخصوصية الميزابية: يتمايز المجتمع الميزابي عن باقي الخصوصيات داخل النسيج الاجتماعي الجزائري، كونه يجمل الفوارق الثلاث في عناصر الهوية، العرق واللغة والدين مقارنة بباقي الجماعات الأخرى، حيث يمتازون عرقيا بكونهم أمازيغ يرجع نسبهم بحسب المؤرخين إلى بني مصعب الأمازيغي من قبيلة زناتة، أما لغويا فيتكلمون لغتهم الخاصة وهي إحدى فروع اللهجات الأمازيغية، أما دينيا فهم مسلمون يتبعون "المذهب الاباضي" نسبة إلى الإمام عبد اله بن اباض التميمي، ويتركز المزابيون جغرافيا في منطقة غرداية، ويقطنون بالتحديد قصورا (مدن) متقاربة ومغلقة في هذه المنطقة وهي: العطف، بنورة، بني يزقن، مليكة، غرداية، بالإضافة إلى قصر لقرارة وقصر بريان، وتشير إحصائيات

1 مُحَمَّد حسين، تجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية، جريدة الاتحاد، متوفر على الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248–269

إلى انتقال عددهم من 25.304 مع نهاية القرن التاسع عشر[1]، إلى نحو 372.710 شخص (حسب دراسة أجرتها "جامعة لافال LAVAL الكندية سنة 2004)[2]

يقوم المجتمع الميزابي على مجموعة من الخصوصيات والطقوس المظهرية والثقافية داخل فضاءاته المغلقة والعامة، حيث تخضع جل الممارسات لنظام صارم كخصوصية اللباس واللغة والتعاليم الدينية وهندسة البناء التقليدية، وتُضبط أغلب السلوكات والقوانين الاجتماعية، بنظام اجتماعي نابع عن خصوصيته الدينية التي تمثل عصب الحياة في وادي ميزاب[3]، في حين يمثل النشاط الاقتصادي والتجاري في نمط حياتهم المدخل الوحيد للانفتاح المجتمعي والتفاعل مع الأخر باعتبار نظامهم الاقتصادي قام تاريخيا على التبادل التجاري، ويتسم المجتمع الميزابي بالسلمية والتسامح مع الآخر والتمسك بموروثه التاريخي والحضاري، وقد ساهم تحول نمط الحياة الاجتماعية في تعزيز مكانة المجتمع الميزابي، بعد الانتقال من سلطة تقليدية قوامها العشيرة، الصف والجماعة...الخ، إلى هيئات اجتماعية ودينية أكثر تنظيما ووضوحا، ما دفع بالدولة لتوفير الحماية لهم وتثمين دورهم الاجتماعي والثقافي والديني، عن طريق ترقيته والمحافظة عليه، حيث أصبحت هذه المؤسسات اليوم تلعب دورا أساسيا في الضبط الاجتماعي وحتى والسياسي والأمني، وأصبح دورها مكملا لدور الدولة، على اعتبار أن هذه الادوار لا تتعارض مع القيمة الجوهرية لوجود للدولة ولا تهدد قيمها، بل تساهم في تماسكها وتكملها، وستتم الإشارة لبعض هذه الهيئات في الأتي:

نظام حلقة العزابة: تم استحداثها خلال القرن 11 ميلادي، وهي أعلى الهيئات الدينية والسياسية في المجتمع الميزابي، تتكون من العلماء والأئمة وغيرهم من المشهود لهم بالرأي والمشورة في اوساط المجتمع، تقوم بالإشراف على الشؤون الدينية كالفتوى وتعليم القرءان...كما تضطلع بمهمة التشريع المحلي، من وضع للقوانين والأحكام العرفية المعروفة ب

1 ناصر بالحاج، النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين). أطروحة دكتوراه علوم في تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 2، ص 17.

2 منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 356.

3 BRAHIM CHERIFI, Le M 'Zab : Etudes d'anthropologie historique et culturelle, éditions sédia, ALGER, 2015, P209.

"اتفاقيات وادي ميزاب" الناظمة لتجريم الجرائم، والمعاملات وتحديد الأكال والمعايير والموازين الملزمة لتعاملات بني ميزاب التجارية التبادلية فيما بينهم وفق ما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية. كما يشرف هذا النظام على مراقبة الأسواق والإشراف على الأسعار، توزيع الزكاة وتحديد المهور ونفقات الحضانة والكفالة وغيرها...

مجلس العشيرة: تتشكل العشيرة من مجموعة من الأسر المنحدرة من جد واحد، وهي تتمتع بما يمكن وصفه بلغة القانون "الشخصية المعنوية" ذلك أن لها حق التملك وتتمتع بذمة مالية، فإليها تعود ملكية الدار مقر إدارتها، التي منها ينظر في شؤون العشيرة والتدخل لحل الخلافات المطروحة للحيلولة دون وصولها للقضاء... وفيها تنعقد مجالس إدارتها التي ينتخب رئيسها من بين أعضاء المجلس المكون من حكماء العشيرة وذوي الرأي من أبنائها[1].

الهيئة الدينية النسوية: وتسمى "تيمسيردين" باللهجة الميزابية، وهي احد فروع حلقة العزابة خاص بالمراة الميزابية، تشرف عليها نساء فقيهات في الدين أغلبهن من زوجات وبنات العزابة، تتولين تعليم النسوة أصول التربية الاجتماعية والثقافة الأسرية وترافقهن في كل الجوانب الدينية والاخلاقية والعائلية والاقتصادية، وتشرفن على جميع الانشطة الخاصة بالنساء، تعليم العبادات، تغسيل الموتى، اقامة المناسبات وحفلات الزواج، وعقد اللقاءات النسوية الإرشادية للمراة الميزابية[2]

3.1.1.2. الخصوصية التارقية: يسود في المجتمع التارقي كغيره من المجتمعات التقليدية ذات الخصوصية المتعددة (المكان، اللغة، التقاليد...) تنظيما اجتماعيا صارما، تتحدد من خلاله الوظائف والمكانة، والقوانين والمعاملات وغيرها...حيث يتميز المجتمع التارقي بوجود سلطة مركزية يشغلها "أمنوكال" (حاكم أسمى) بمساعدة مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدارالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التارقية من الهياكل التالية:

1 منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 360.

2 حمو محمد عيسي النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، المجلد الأول، قسنطينة دار البعث، ص 175.

الأمنوكال: وهو أعلى منصب، يعد بمثابة رئيس للكونفدرالية، وله عدة سلطات واسعة سواء في مجال السلم والحرب، وكذا عقد الاتفاقيات ولقاءات الصلح وسلطة القضاء وإصدار الأحكام، كما يتولى تنظيم الحياة العامة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو رمز للأمن والمرجع الذي يسمح بالسير الحسن للحياة الجماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى معنوية وأخلاقية، ويعتبر زعيما سياسيا وقائدا عسكريا في الوقت نفسه، ويقود بوظيفته هذه المجتمع التارقي بمساعدة نظرائه من مجلس الشيوخ والأعيان[1].

أمغار: يطلق هذا الاسم على شيوخ القبائل، حيث يوجد إلى جانب الأمنوكال شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الإشراف على شؤون قبيلته، ويمثلها في الاجتماعات العامة، ويحمي مصالحها، ويجمع منها حصتها من الأموال المطلوبة لخزانة الكونفدرالية، أو تمويل الحرب، حيث أصبح في كثير من الأحيان يمارس الأمغار سلطة الأمنوكال في دائرته الضيقة، كنتيجة لتراجع دور هذا الأخير في بعض القضايا وتراجع هذا التلاحم المنضبط في الوقت الحالي إلى مستوى أدنى.

مجلس الشيوخ: هو بمثابة هيئة استشارية، تضم الأمنوكال ورؤساء القبائل الذين يتوسطون العلاقة بين الأمنوكال وقبائلهم في نقل الانشغالات والقرارات، ويأخذون حصص قبائلهم من الغنيمة والضرائب سواء كانت لهم أو عليهم، ويكلف هذا المجلس بمناقشة القضايا الكبرى وانتخاب الامنوكال أو تزكيته، وله مهام موسعة في إصدار وتنفيذ القرارات بمعية هذا الأخير[2].

تجدر الإشارة في سياق ما سبق، أنه رغم اقتصار العرض على هذه النماذج سالفة الذكر، إلا أن تطبيق هذا النمط التقليدي الصارم كنظام حياة ذو صبغة محلية محدودة، يمتد إلى مناطق عديدة عبر الوطن وقد يأخذ شكلا موسعا كما سبق الإشارة، أو يتجسد في

1 نبيل بوبيبة، المقاربة الجزائري اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص27.

2 نفس المرجع، ص 29.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248–269

مجلس قبلي مصغر ومتعدد، لتبقى القبيلة بدل الأسرة أو المجتمع نواة لهذا النوع من التنظيمات التي تمارس دورا فاعلا في أماكن عدة، تتجاوز في قوة التأثير أي فواعل أخرى حسب طبيعة التوجيه والتوظيف الذي يمكن إن تخضع له هذه البنية.

2.2. المجتمع المدني: يرتبط هذا المفهوم بطبيعة التطور والتحول الذي عرفته الدولة الوطنية في أوروبا ابتداء من القرنين الماضيين، لكن استقرار هذا المفهوم في دول العالم الثالث لم يُعرف له فضاء إلا بعد فترات الاستقلال، أين بدأ الاهتمام بهذا المفهوم الحديث الذي يعبر عن قيم المواطنة والمدنية وبناء المؤسسات، نظرا لدوره البارز في العملية التنموية وارتباطه بقضايا التمكين وتعظيم القدرات، وبالتالي اعتباره شريكا هاما في بناء الدولة وتقويم سلوكات صناع القرار سواء عن طريق الرأي أو الرقابة.

شهدت التعريفات التشريعية للمجتمع المدني في الجزائر تطورات متعددة وحذرة، اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها الجزائر؛ ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض والسيادة الوطنية منها، وذلك وفقًا للقانون 60/157 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 جويلية 1901؛ حيث عُرّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضعها شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحًا"، أمّا في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 1971 فقد عرّفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحًا". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري؛ حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية.[1]

لكن الإطلاق الفعلي لإنشاء مختلف تشكيلات المجتمع المدني كان بإصدار دستور 1989، والذي أقر للتعددية الحزبية مما سمح بتأسيس أحزاب ومنظمات مستقلة ذات توجهات

1 بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html

إيديولوجية وفكرية مختلفة، ومنظمات وجمعيات في مجالات متنوعة سمحت ببعث روح جديدة تماشيا مع التوجه التعددي الذي نهجته الجزائر في تلك الفترة. وسيتم عرض بعض الأفكار المتعلقة بالمجال القانوني والعملي لنشاطات فواعل المجتمع المدني في الأتي:

1.2.2. الأحزاب السياسية: اعترفت الجزائر منذ إقرارها قانونيا ودستوريا، بحرية إنشاء الأحزاب السياسية في دستور 1989 عن طريق السماح بتشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث الأفكار والمبادئ، ولو أنها أخذت في البداية شكلا محتشما تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم تطورت إلى أحزاب سياسية، وتوالت عملية تنظيمها وإنشائها، بشكل ولد حركية كبيرة داخل المشهد السياسي الجزائري، ومع صدور دستور 1996 تم إعادة تنظيم حق إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها بالجزائر، من خلال المادة 42 التي قلصت من مساحة الحريات المتعلقة بممارسة هذا الحق، كما تميزت بالكثير من الضوابط التي تم إقرارها من خلال الأمر 09/97 المتضمن القانون العضوي للأحزاب والذي اتسم بوضع جملة من الظوابط والشروط التي اعتبرها البعض تضييقا على الممارسة الحزبية في تلك الفترة السياسية، وبعد إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية سنة 2012 (القانون 12-04)، ضمن حزمة الإصلاحات السياسية تم فتح المجال لاعتماد عدد جديد من الأحزاب بهدف ترقية النشاط السياسي وتوسيع العمل الحزبي.

عمليا، إن واقع العملية السياسية في الجزائر، يكشف عن حقيقة مفادها أن الأحزاب السياسية ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لم تشجع على توطين فكرة الديمقراطية التمثيلية، بشكلها التنافسي الحقيقي، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي، لهذه الأحزاب يكشف عن العديد من الأزمات الداخلية والانقسامات داخل كثير من الأحزاب، كانت السلطة السياسية طرفا غير محايد فيها، وهنا يذهب البعض إلى التشكيك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها ما هي إلا امتداد لأحد الأجنحة داخليا، وانعكاس واضح لتغول السلطة السياسية الحياة الحزبية التي يفترض فيها الاستقلالية، إضافة إلى أنه تم تدجينها سياسيا وأن مشاريعها الواقعية أصبح تقتصر على تأييد وتبرير سلوكات وبرامج السلطة القائمة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لربطها بمشروطية ضمان البقاء السياسي أو الاستفادة من امتيازات سلطوية من طرف النظام السياسي. فالأمر برمته في

الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو بمبرر أكثر انصافا الى تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها، فالحياة الحزبية اليوم موالاة ومعارضة ساهمت في تعويم الممارسة السياسية ولم تعد لها قوتها المحورية الممتدة اجتماعيا، والتي تمكنها من لعب دورها الأساسي في التنشئة السياسية، وبناء الثقافة السياسية لدى المواطنين، وبالتالي تراجع دورها في مجالي التعبئة والتجنيد وغياب البرامج الناقدة والبديلة التي تنافس وتواجه بها النظام السياسي القائم أو تدعمه.

2.2.2. الجمعيات: خضع الوجود القانوني والسياسي للجمعيات في الجزائر لنفس ظروف وفترة الترخيص بتشكيل الأحزاب السياسية، وعرف هذا المسار تجاذبات عديدة، تمثلت بداية في حجم المساحة الممنوحة من طرف النظام السياسي لإنشاء الجمعيات لاسيما خلال بداية فترة التعددية سنة 1990 من خلال القانون 90-31، أين تم المزج بين الطابع السياسي والأبعاد الأخرى في مفردة "الجمعيات"، الى حين صدور دستور سنة 1996، والذي سمح بفصل الطبيعة القانونية لكل منها، ومع صدور قانون الجمعيات الجديد (12-06)، تم اعتماد عدد كبير من الجمعيات وفي مجالات متعددة، حيث بلغ عددها في الجزائر حسب تصريح رسمي لوزير الداخلية والجماعات المحلية آنذاك في يناير 2012 (93856 جمعية)[1]، في حين تكشف أرقام غير رسمية عن بلوغها رقم 120 ألف، ورغم وجود عدد هائل من التنظيمات ذات التوجهات المتنوعة، فان مساهمتها تبقى محدودة للغاية[2]وهذا راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي، في مؤشرات الممارسة الديمقراطية، على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي وغير العقلاني مقابل نشاطها المناسباتي، كما أن أغلب هذه التنظيمات تعرف بمبايعتها المطلقة للسلطة. وهي المشكلة الأكثر شيوعا.

عادة ما يقوم النظام السياسي باحتواء أو ابتزاز جماعات المجتمع المدني وإذا ما أرادت عكس ذلك فإنّ غالبا ما يكون مصيرها التهميش والتضييق عن ممارسة نشاطها وعرض أفكارها وتوجهاتها، ويصنف دورها وفقا لرؤية النظام السياسي في اتجاه محاولة ضرب

1 الجزائر التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2012، ص327.

2 بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره.

الاستقرار أو العدائية الموجهة من الداخل والخارج، ومن ثم تفقد هذه المنظمات دورها في تأطير المجتمع وبناء المواطنة، وإذا ما أرادت ذلك فان الانخراط في العملية السياسية، فان هذه المبادرة السلبية قياسا بدورها الطبيعي، تكون تبعا لتصورات النظام السياسي في رسم حدود دورها ضمن العملية والممارسة السياسية في البلاد.

وبالتالي تتحول فواعل الحياة المدنية من أحزاب ومنظمات إلى وكالات للحكومة بدل ممثلين للمجتمع وهذا يفقدها الثقة الشعبية ولا تستطيع أن تقنعه في الحملات الانتخابية وطرح البدائل والبرامج وحتى في مسار التعبئة والتجنيد المجتمعي لمشاريع الدولة، أو في اتجاه مناقشة القضايا العامة للمجتمع، كما أن معظم الجمعيات والأحزاب تعتمد بشكل متزايد على دعم الدولة في تمويلها أو فتح الفرص للظهور الإعلامي وتنظيم النشاطات، وهو الوضع الذي يحولها رهينة للنظام السياسي وأجهزته الإكراهية بدل التعبير الحقيقي عن مطالب واهتمامات المجتمع، وهو بدوره الوضع الذي خلق اختلالا في التوازن داخل داخل مؤسسات صناعة القرار، بحيث أصبح لدينا من حيث الشكل مجالس محلية وبرلمانات تعددية، لكن من حيث المضمون هي مؤسسات فاشلة وغير قادرة على التعبير عن الإرادة الشعبية وتمثيل مصالحه عند صناعة القرار المجتمعي[1].

3. أثر التوظيف السياسي للبنى الاجتماعية على الأمن المجتمعي:

لا يختلف اثنان في أن الدول العربية عامة والجزائر خاصة –باعتبارها موضوعا للدراسة– التي تم بناؤها بعد الاستقلال، مدينة لتشكلها المجتمعي القديم، ومرتهنة إلى حد بعيد بالتأثيرات البنيوية العميقة للمرحلة الكولونيالية، ما جعل روح بناء الدولة يأخذ طابعا هجينا يجمع روح التقليد ومظاهر التحديث، مما أثر لاحقا في أداء الدولة الوطنية وبشكل سلبي في علاقتها بالمجتمع[2] ، حيث تبرز في هذا السياق عديد الفواعل التي تحاول أن تلعب دورا أكثر اتساعا للتأثير على العملية السياسية بشكل عام لاسيما ما تعلق منها بصنع القرارات وتحصيل الامتيازات، لكن هذه السلوكات قد ترتبط أحيانا برغبة النظام السياسي في

1 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص52.

2 أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014، ص674.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248–269 EISSN: 2600-6219

احتضان هذه القوى نظير الدور المجتمعي العميق والطابع التأثيري ذو البعد الرمزي الذي يحتله هذا الشخص أو جماعة في توجيه وتمثيل فئات معينة قد تتسم بخصوصية، تجعل من الاهتمام بها وتمكينها يتعدى البعد الوطني والدور الوظيفي للدولة في هذا الشأن، وعليه فان طبيعة هذه العلاقة قد تتحد في ثلاث عوامل معينة، هي كالآتي:

- عامل طبيعة النظام السياسي ومدى قبوله بوجود هذه البنى والجماعات، وحجم الدور الذي يسمح لها بمزاولته.

- عامل طبيعة هذه البنى ومدى قدرتها على تنظيم نشاطها وفرض إرادتها على النظام السياسي.

- عامل درجة التوافق أو التعارض بين قيم هذه البنى وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقيم النظام السياسي وقدراته واحتياجاته ومصالحه وأهدافه[1] .

تأخذ عملية صناعة القرار في العديد من المجتمعات شكلا أكثر تعقيدا، بحيث أنه ليس هناك طرف معين مهيمن وقادر على تحديد المخرجات النهائية وصياغة القوانين بمفرده، وان كانت هذه المهمة في محصلة الأمر هي ذو طبيعة مؤسسية تضطلع بها مختلف السُلط المخولة برسم وتنفيذ السياسة العامة للبلاد، فان مشاركة تمثيل فواعل الجماعات المجتمعية في العملية ومشاركتها بفعالية سوف يحفظ تضمين الحد الأعلى من المصالح المجتمعية في محتوى القرار، ومن ثم تتحول مخرجات القرار إلى مدخلات لتقوية وبناء الأمن المجتمعي.بشكل يجعل من هذه العملية تعبيرا عن البعد الأساسي الذي تسعى الممارسة الديمقراطية إلى ترسيخه داخل المجتمعات عبر تحصيل عنصر المشاركة الموسعة[2]، "فلا أدل في الواقع الجزائري على عدالة التمكين السياسي في هذا الشأن، وجود قيادات سياسية عليا تشغل أعلى مناصب الدولة من أبناء المناطق ذات الخصوصيات المميزة لها (اثنيا، جغرافيا) فبتضييق دائرة الأمازيغ إلى منطقة القبائل، نجد من أبنائها من شغل منصب رئيس المخابرات (المرحوم قاصدي

1 علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 53.
2 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

مرباح)، ورئيس الحكومة الأسبق أحمد أويحي، ومنهم الوزراء والسفراء والولاة والضباط السامون....وغيرها.

وبتوسيع الدائرة إلى مختلف الروافد الأمازيغية من ميزاب وشاوية وطوارق...لوجدنا أن منهم من كان رئيسا للجمهورية (اليمين زروال) ووزيرا للدفاع (خالد نزار)، وقائدا لأركان الجيش (طاهر زبيري، قايد صالح)، ومن الوزراء نجد (حاجي بابا عمي، عائشة طاغابو، حسن مرموري)... إضافة إلى مختلف المجالس التمثيلية، ناهيك عن حرص رئيس الجمهورية من خلال سلطة التعيين في المناصب السياسية والإدارية (ولاة، الثلث الرئاسي، مدراء)... إلى إشراك وتمثيل كل مناطق الوطن، ما يدحض أي افتراء بوجود إقصاء سياسي لمنطقة من مناطق الجزائر انطلاقا من خصوصيتها العرقية، فقوانين الجمهورية وقبلها الدستور يؤكد على اعتبار الجزائريين كجزائريين دون أدنى اعتبار أخر لخصوصياتهم تحت الوطنية، فكل الجزائريين متساوون في الحقوق والواجبات وأشكال التمثيل البرلماني، والتوظيف وتقلد المناصب والتكسب وحق التملك"[1].

قد يكون هذا التوجه في عرض الأثر الايجابي لهذه البنى جزءا من المعطى الذي يجب أن نعالجه من خلاله طبيعة العلاقة بين النظام السياسي ومختلف القوى التقليدية في الجزائر، لكن الوجه الأخر لطبيعة العلاقة يكشف عن روابط أكثر حضورا وعبر قنوات غير رسمية واضحة من حيث الممارسة، والتي تسعى من خلالها الدولة حسب الحاجة إلى ضبط المشهد السياسي والاجتماعي وفق رؤية تجسد خصوصية طبيعة البناء الاجتماعي في الجزائر، ويتضح ذلك في سياقات متعددة نختصر أهمها في الأتي:

1.3. الانتخابات: تعتبر العملية الانتخابية أحد أبرز آليات المشاركة السياسية التي تتجلى في إطار تطبيقات القيم الديمقراطية في الدول، وهي بذلك انعكاس لدرجة تجدر الثقافة السياسية داخل المجتمع، كدليل على قناعات المواطنين في اختيار من يمثلونهم في السلطة، لكن واقع التجربة السياسية يوضح مدى الاختلالات التي تصيب هذه العملية نتيجة للفواعل غير الرسمية التي تؤثر في توجيه العملية الانتخابية بل وحسمها في كثير من الأحيان، إذ تسيطر عوامل الانتماء والروابط التقليدية في تحديد توجهات العديد من الناخبين

1 منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 367.

في دعم مرشح معين بدافع الانتماء القبلي أو الجهوي أو من خلال التحالفات التي تعقدها الجماعات لصالح جهة معينة، بهذا كثيرا ما تسعى السلطة إلى تفعيل دور هذه القوى سواء كانت قبيلة أو فئة أو جهة... في تعبئة وتجنيد أعضائها بهدف تحقيق مستويات مشاركة أكبر من جهة، ومن جهة أهم في توجيه أصواتهم إلى مرشح دون غيره، كنوع من الصفقة التي قد يعقدها النظام السياسي مع زعماء هذه البنى من أعيان ووجهاء، شيوخ زوايا وحتى مجاهدين نظير المكانة الرمزية لهذه الشخصيات في التأثير على فصيل واسع إن لم نقل كامل، بحشد قناعاتهم وتوجيه سلوكاتهم وفقا لتصورات أو ظروف معينة، وبهذا فان النظام السياسي عادة ما يعتبر أن مميزات هذه الجماعات قد تساهم في الترتيب الايجابي للمشهد السياسي خصوصا في ظل هاجس المقاطعة وغياب السلوك الايجابي في ممارسة الحق السياسي من طرف المواطنين.

2.3. السلم الاجتماعي: تطرح قضية السلم الاجتماعي عادة في سياق حالات غير مستقرة قد تطرأ داخل الدولة نتيجة لوجود مجموعة من العوارض أو الاختلالات البنيوية التي تؤثر على الأداء الوظيفي للمؤسسات، مما قد يؤدي إلى نشوء حالة من الرفض داخل المجتمع قد تؤدي إلى انتشار سلوكات العنف والفوضى، حيث ينتج عن هذا الشعور رغبة مجتمعية في التغيير سواء بتوفر مبررات موضوعية تدفع لذلك أو دونها، لذا يلجأ النظام السياسي في هذه الحالات إلى اتخاذ إجراءات عملية لتخفيف حدة الأزمة من جهة، والبحث عن قنوات للتواصل مع المحتجين أو الرافضين للوضع، لكن عادة وفي ظل الاحتقان تلجأ السلطة إلى تفعيل الدور المجتمعي للقوى التقليدية عن طريق زعماء القبائل وشيوخ الزوايا... وغيرهم خصوصا إذا ما اتخذت سلوكات العنف طابعا مناطقيا محدودا، حيث يكون التواصل مع هؤلاء الفئات بشكل قنواتي سلس يمكن صناع القرار من تفسير الوضع وتقديم ضمانات وإجراءات قد تحد من الوضع المتأزم في قريب عاجل.

4. التماسك الاجتماعي كمدخل لتحقيق أمن الدولة

يقترن تحقيق التماسك الاجتماعي بضرورة إيجاد مؤسسات وبنى نظمية داخل الدولة، تكون قادرة على تأطير الأفراد والجماعات وتنظيمهم، من خلال صهر الولاءات والانتماءات التقليدية ومن ثمة تسويغها ونقلها إلى مستويات مؤسسية حداثية، تعمل على

ضمان المساواة والعدالة التوزيعية عن طريق إشراك هؤلاء الأفراد والجماعات بحسهم المواطناتي في اتخاذ القرارات التي تحدد مستقبلهم، وفي وضع السياسات والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية المناسبة لواقعهم أو خصوصيتهم، بما يجعل من الدولة دائما قادرة على معالجة الأزمات و الانقسامات والتوترات في المجتمع[1]، ولا يكون ذلك إلا من خلال تسويق وإشاعة مظاهر التنوع والثراء بدل الاختلاف والتمايز، إذ عادة ما تشكل فكرة الاندماج اللاطوعي داخل المجتمعات أو محاولة إلغاء الأخر (كالتمزيغ القسري مثلا)، تهديدا للتماسك الاجتماعي بين تكوينات المجتمع، لذا فقد تشكل مفاهيم المواطنة والمشاركة، وإحقاق الحقوق وصيانة الحريات وضبطها مداخل مفتاحية لاحترام الخصائص والتحديدات الذاتية للأفراد والجماعات[2].

ففكرة الأمن المجتمعي في هذا الاتجاه لا تعني إضعاف الأجهزة الأمنية للدولة بشكل قد يهدد وجودها المؤسساتي أو يلغي وجودها الأمني، وإنما تسعى هذه الفكرة إلى تحقيق "الدولة المدنية" التي تعد في محصلة الأمر مؤشرا لمدى التماسك الاجتماعي، فالجوهر الأمني للمواطنة والانتماء تعكسه تلك المشاعر العميقة لكل مواطن أو جماعة بأن يجد نفسه ممثلا في قطاعات متعددة داخل الدولة، وتحت حماية خصوصيته سواء كانت دينية، اثنية، جغرافية... وغيرها[3].

ومن ثمة فإنّ أمن الدولة من حيث الجوهر هو متضمن في أمن المجتمع، وفي نفس الوقت هو انبثاق طبيعي للاستقرار الأهلي والتماسك الاجتماعي، أو بعبارة أخرى، إشباع أمن الدولة القومي هو أحد المخرجات الأساسية للأمن المجتمعي في شكل استقرار داخلي يجعل الدولة والناطقين باسمها في البيئة الخارجية يعبرون عن وحدة سياسية قوية جديرة بثقة المجتمع الدولي، تملك عددا من خاصيات الجذب للعمليات الكونية مثل الاستثمار والتعاون...وغيرها، وبالتالي يصبح التماسك الاجتماعي دليلا على مستوى مصداقية الدولة وتعبيرا عن مناخها السياسي والاقتصادي، كما يتيح ذلك تفادي تحول الدولة ومؤسساتها

1 سناء منيغر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

2 أحمد بعلبكي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 145.

3 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الإكراهية إلى مصادر عطب للسلم الأهلي وممارسة القوة المفرطة ضد المجتمع، كما حدث في البلاد خلال تسعينات القرن الماضي (العشرية السوداء) تحت مبرر تثبيت هيبة الدولة وتفادي سقوط مؤسساتها[1] ، غير أن للجزائر تجربة رائدة في تجاوز هذه الأزمة، وفي مجال ترميم العلاقات المجتمعية وإعادة إنتاجها في سياق المدنية، وذلك عن طريق عديد البرامج والسياسات الاجتماعية كان أبرزها مسار المصالحة الوطنية، وبرامج أخرى لإعادة التأهيل عن طريق السياسات التنموية والاجتماعية التكفلية بالمجتمع الجزائري ككل على أساس أنها أزمة كل الجزائريين وليس جهة أو فصيل معين.

من هذا المنطلق يحتاج الأمن المجتمعي لوجود نظم سياسية بشخوصها، وبرامجها ومؤسساتها، تكون متمتعة بالشرعية في صورها المجتمعية أوالسياسية، أو الانجازية، أو كلها معا، بشكل يجعلها قادرة على كسب ثقة الناس، من خلال خلقها مساحة للعملية السياسية السلمية، وتجسيدها للإرادة الاجتماعية الموصلة إلى حالة من التمكين الكلي للحقوق الإنسانية، في بيئة آمنة وداعمة للحياة الكريمة لكل فصائل المجتمع.

وعليه فحاجة الأمن المجتمعي لوجود دولة قوية ودولة آمنة، هو في نفس الوقت شرط مسبق لتعزيز شرعيتها وتدعيم تماسكها وبالتالي ضمان استقرارها وقوتها[2]، وما درجة التماسك الاجتماعي إلا استقصاءا لذلك، وانعكاسا لتأمين وتحصين الدولة، ودليل ذلك النهائي يتجلى عندما يلتزم أفراد الجماعات كغيرهم من المواطنين بالقيام بواجباتهم اتجاه الدولة والمجتمع والأفراد الذي يعيشون معهم ضمن إطار نفس المجتمع، وهي واجبات عديدة ومتنوعة منها: الالتزام بدفع الضرائب (كتسديد الفواتير...) والدفاع عن الوطن عن طريق تأدية الخدمة الوطنية الإجبارية طوعا، إضافة إلى الحفاظ وحماية الممتلكات العامة وطاعة القوانين واحترام القيم الأخلاقية للمجتمع وإشاعتها[3] .

1 نفس المرجع، ص 92.

2 سناء منيغر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3 محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال افريقيا،المغرب: افريقيا الشرق، 2014، ص 406.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248-269 EISSN: 2600-6219

خاتمة:

ختاما لما سبق، فانّ فكرة الأمن المجتمعي تبدو أكثر الظواهر الأمنية مثولا في الجزائر، لا من حيث اعتبارها تأتي في صدارة الشواغل الأمنية فحسب، بل لارتباطها العميق وتداخلها مع العديد من القضايا الأمنية التي تطرأ على المجتمع الجزائري، حيث أن أغلب الأزمات الأمنية في وقتنا الحالي باتت تتغذى من معطى الهوية والاختلالات البنيوية ذات البعد الاجتماعي، لاسيما إذا ما توافرت بيئة أمنية مشجعة على التمكين لسياسات التفرقة وبث الشكوك في هوية الشعوب والدول، لذا يبقى رهان الدولة الجزائرية متعلق بالأساس بضرورة تحقيق والحفاظ الدائم على الانسجام الاجتماعي وترسيخ حقيقي لقيم المواطنة، وتحقيق حتمي للعدالة التوزيعية، والتنمية المناطقية المتوازنة مع مراعاة خصوصية أي جهة أو جماعة، فطبيعة البنى التقليدية لا تقف اليوم أمام حتمية إما الانصهار أو الاندثار، وإنما أمام محفزات المساهمة في بناء المؤسسات وتقوية الدولة، ويبقى على عاتق الدولة الجزائرية إيجاد قنوات لاستمرارية المحافظة على وحدة الأمة، في ظل الرهانات والتحديات التي باتت تطرأ على واقع الدول، لاسيما في ظل وجودها في سياق قاري وإقليمي، مضطرب يعاني من أزمات مزمنة، تتغذى من فواعل عبر وطنية، كان لها دور كبير في تفكيك المجتمعات وانتشار الاختلافات.

إن خصوصية البنية الاجتماعية للجزائر تستقي من عوامل التنوع والثراء وليس عوامل الاختلاف، نظرا للدور الذي لعبته هذه الوحدات في تشكيل ملامح الشخصية المجتمعية ونظرا للانسجام الكبير بينها في خصوصية التعبير عن نفسها، وبين توجهات الدولة لحمايتها وتثمينها ضمن سياقات إثراء الوعاء الهوياتي والحفاظ عليه.

تتناقض رؤية النظام السياسي في الجزائر بخصوص بناء فكرة المواطنة وتمدين الحياة العامة في كثير من الأطر، ويعد توظيف الوعاء الاجتماعي في سياقات معينة، احد أبرز تجليات هذا الاستغلال السلبي، لذا فان القدرة على توجيه هذه الخصوصيات نحو فكرة المدنية يعد أكثر المخرجات أمنا نحو تقوية البناء الأمني للدولة.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 11 العدد:01 السنة: 2022 ص.ص: 248–269
EISSN: 2600-6219

إن تحقيق التماسك الوطني ظل نابعا من سلوك المجتمع الجزائري الذي يعتبر فكرة الأمن سلوك جوهري في تعاطيه مع سياسات الدولة وأمنها الوطني، ويستقي هذا التلازم الهام من الانسجام التام بين هذه البنى والرؤية الإستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية.